

ملاحم التداولية في النحو العربي عند سيبويه وابن جني، قراءة تحليلية في المفاهيم.

Characteristics of pragmatics in Arabic Grammar according to sibawayh and ibnjani, an Analytical Reading in concepts.

د. زهير بوخياري

قسم اللغة والأدب العربي جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)

Boukhiar21@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/06/09

تاريخ الإيداع: 2020/04/30

ملخص

إن النحو العربي ليس مجرد مجموعة من القوانين المعيارية الضابطة للغة فحسب، بل إنه ينبنى على مجموعة من المرتكزات الجوهرية التي تحدد معالم الاستعمال اللغوي عموماً، و تضبط دورة التخاطب والتواصل بمفهوم العلماء العرب القدماء واللسانيات الحديثة. وتهدف هذه الدراسة إلى قراءة تحليلية لبعض المفاهيم النحوية عند سيبويه وابن جني في ضوء اللسانيات التداولية، وذلك بتتبع بعض المفاهيم التي تعد من صميم اللسانيات التداولية مثل مفهوم الفائدة في الجملة والكلام، ومفهوم القصد، ومقتضى الحال، والوظيفة الإعلامية، والتبليغية للغة.

الكلمات المفتاحية:

النحو العربي - اللسانيات التداولية - سيبويه - ابن جني - التداولية العربية.

Abstract

The Arabic grammar is not only a set of normative rules governing language, but rather it is based on a set of fundamental pillars that define the features of linguistic use in general, and controls the conversation and communication cycle in the sense of ancient Arab scholars and modern linguistics. This study aims at an analytical reading of some grammatical concepts of Sibawayh and Ibn Jani in the light of pragmatic linguistics, by following-up some concepts that are at the heart of pragmatic linguistics such as the concept of interest in sentence and speech, the concept of intention, the requirement of situation, and the informative and

communicative function of the language.

Key words:

Arabic grammar - pragmatic linguistics - Sibawayh - Ibn Jani - Arabic pragmatics.

مقدمة:

إن المناهج والنظريات اللسانية قديمها وحديثها جاءت لإعطاء تصورات واعتقادات عن طبيعة اللغة. كما جاءت هذه المذاهب اللسانية للبحث في تمثيل اللغة للوقائع وتعبيراً عن اللغة ودلالاتها وذلك من خلال التحليل والإستعمال، فالبحث في دراسة اللغة في وضع الإستعمال أو التواصل يبقى الغرض المركزي المتأصل والهدف المتضمن في كل إنتاج معرفي عن اللغة، وذلك للبحث في الإفادة من الكلام واكتشاف مقاصد المتكلمين ومضمرات أقوالهم. وتعد التداولية أحد أهم المناهج اللغوية الحديثة التي أعطت مسارات جديدة للسانيات حيث تداركت العديد من نقائصها، وتنطلق من أن الوقوف عند حدود بنية اللغة يجعل المتكلم لا يمكنه فهم وإنتاج اللغة في غياب سياقاتها.

وبذلك فالتداولية في أبسط مفاهيمها هي دراسة اللغة في الإستعمال. ثم إن النحو العربي في بنائته وهدفه يتقاطع كثيراً فيما ذهبت إليه التداولية في نظرتها وتحليلها للواقعة اللغوية، فالنحو العربي بُني على فكرة التبليغ؛ أي أن القواعد اللغوية ليست قوانين اعتبارية أو منطقية صرفة، وإنما بناؤها وثيق الإرتباط بمقاصد المتكلمين وأغراضهم وإعلام المخاطب في سياق يضبط ويوجه فعل التخاطب، وبذلك فإن النحو العربي غني جداً بتلك المفاهيم والمؤشرات التي تجعله تداولياً بامتياز، وتسعى هذه الدراسة لقراءة تحليلية لأهم المفاهيم النحوية والفعل التخاطبي في ضوء اللسانيات التداولية وبخاصة عند سيبويه وابن جني، وذلك من قبيل مفهوم الإفادة والإعلام، والمقاصد، ومقتضى الحال، والفصل في التحليل النحوي البنوي والخطابي، وذلك ما يمكن أن ندرجه في إطار ما يمكن أن نصلح عليه باللسانيات التداولية العربية.

1- التداولية، المفهوم والنشأة *pragmatique*: تعتبر التداولية منهجاً تحليلياً وليد الفلسفة الذرائعية¹ والثقافة الأنجلوسكسونية، وقد تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بسبب الدور الذي لعبته الإتجاهات التحليلية في الفلسفة، ومن جهة أخرى لسبب ما خلفته النظرية التوليدية في نموذجها الأول من إخفاقات نتيجة تمسكها باستقلالية التركيب مما دفع فيما بعد

الاهتمام بالبعدين الدلالي والتداولي. ثم إن بداية التداولية يمكن أن تكون من أعمال فلاسفة اللغة خاصة من خلال مناقشات جون أوستين *J. Austine* سنة 1967²، فاكشاف الأبعاد التداولية للغة فتح آفاقا أرحب وأنتج أسئلة وتصورات عملية حول طبيعة اللغة، وذلك ما جعلها تكسب حظوة واعترافا ضمن حظيرة المذاهب والمناهج اللسانية الحديثة، فهي ذلك البحث الذي يولي أهمية بالغة للغة في وضعها الإستعمالي، ويراعي المؤشرات الخارجية للغة، والمرتبطة بسياق الإستعمال اللغوي، والعلوم الاجتماعية والثقافية التي تحكم الخطابات.

لا غرو أنه من الصعب أن نقدم مفهوما ضابطا للتداولية؛ ذلك أنها في أصول تشكلها النظري تتكئ على مجموعة من الروافد المعرفية مثل علم النفس البلاغة واللسانيات العصبية والمنطق واللسانيات الاجتماعية، ومن جهة ثانية فإنها تفتتح إجرائيا بتطبيقاتها على مجموعة من الخطابات الوظيفية التي تعتمد على الإقناع والتأثير والتحريض والدعاية ونظرا لذلك فقد تعددت المفاهيم، وسنحاول تقديم تعريفا يعتمد على الاهتمامات المركزية للتداولية فهي "دراسة اللغة في الإستعمال والنصوص، لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متصلا في الكلمات وحده ولا يرتبط بالمتكلم وحده ولا بالسامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والمخاطب في سياق محدد مادي، واجتماعي، ولغوي ووصولاً إلى المعنى الكامل في كلام ما³. كما ورد تعريفها على أنها: "إتجاه في الدراسات اللسانية تُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية و الخطابية المتعلقة باللفظ وبخاصة المضامين، والمدلولات التي يولدها الإستعمال في السياق"⁴.

وبذلك فاللسانيات التداولية تولي أهمية قصوى لدراسة اللغة في إطار المنظومة الاجتماعية، فالعلاقة بين اللغة والسياق علاقة أساسية في التحليل اللغوي التداولي، لأن فهم المعنى يتطلب أكثر من مجرد معرفة الدلالة اللغوية لعلامات التركيب اللغوي بل يجب دمج التركيب اللغوي بالمعنى السياقي، فالتداولية مهتمة بالتركيب اللغوية ملفوظة في سياقها، ولهذا فقد ورد تعريفها أيضا على أنها "علم استعمال اللغة في المقام"⁵. ثم لأن التداولية بهذا الإنفتاح على مجالات معرفية متعددة في ضبط المعنى من حيث الإنتاج ومن حيث الفهم والتلقي والتأويل وذلك "لأنها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة كالبنية اللغوية وقواعد التخاطب، والإستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الإنتاج والفهم اللغوي، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الإستعمال"⁶.

فمدار اهتمام اللسانيات التداولية هو دراسة المعنى اللغوي في الإستعمال أو التواصل، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا مناص من الإهتمام بأثار السياق في الإستعمالات اللغوية خاصة ونحن نعرف أن المعنى الحقيقي للملفوظات لا يمكن تحديده إلا بالرجوع إلى السياق⁷

إن العوامل الخارجية والمؤشرات غير اللغوية مهمة في عملية التواصل والإخبار، وهو ما يسمى بالسياق أو المقام وهو موضوع عمدة في صلب الدرس التداولي، إضافة على مجموعة من العناصر التي تخص فعل التخاطب والتبليغ والقصد والتأويل، والفهم والإفهام، و يمكن أن نورد أهم القضايا التي تنشغل عليها التداولية فيما يلي:

- التركيز على مستعملي اللغة وسياق الإستعمال.
- مراعاة ظروف استخدام اللغة الإنسانية كما يقررها سياق المجتمع.
- الإهتمام بمظاهر التأويل بحسب السياقات.
- تحليل مقامات الخطاب ومقاصده .
- دراسة معاني المنطوقات في علاقتها بالمتكلم .
- دراسة الاستلزام الحواري، ومعرفة كيف يمكن الإتصال شيئا أوسع أو مجرد القول .
- استحضار الشروط التي تجعل المنطوقات مناسبة وناجحة إنجازيا.
- بلورة نظرية لأفعال الكلام أي نماذج مجردة أو مقولات تصدق على السلوكيات الملموسة والشخصية التي ننجزها ونحن نتكلم .
- دراسة العوامل التي تحكم اختيارنا للغة ...⁸

إن التداولية بذلك تحث على تجاوز النظرة البنوية للغة في نظامها الداخلي المغلق إلى الإنفتاح على العوامل الثقافية والاجتماعية التي يتم فيها الإنتاج اللغوي، وأن البناء اللغوي قوامه الإعلام والقصد والإفهام في سياقات ومقامات محددة بما يقتضيه مقتضى الحال، وهو الغرض الذي أولاه العلماء العرب القدماء أهمية كبرى سواء في تحديد التصورات المفاهيمية المتعلقة بالنحو أو البلاغة أو الدلالة. فالنحو العربي على ظاهره الشكلي الذي يشي بوجود قوالب صارمة ومعيارية بعيدا عن الإعلام والفائدة، إلا أن جوهر معماريته أنه تداولي بامتياز إضافة على علمي البلاغة والدلالة أيضا.

2- مفهوم النحو وعلاقته باللسانيات التداولية :

يجرى التفكير في النحو عادة على أنه يساوي تماما علم النحو، بنفس الطريقة التي يجري بها التفكير في الظواهر اللغوية، وكأن لكل ظاهرة منها تساوي العلم الذي يدرسها ضمن العلوم اللغوية الأخرى. ثم إن هذا المنحى في النظر أفضى إلى أخطاء فاضحة، تتمثل في أن هذا النوع من التفكير ينطلق من تجاهل حقيقة بسيطة يعرفها الجميع وهي أن اللغة موجودة قبل ظهور العلوم اللغوية، ومن ثم فإن أي دراسة للنحو والظواهر النحوية تنطلق من الإستعمال اللغوي، أي اللغة في حقيقتها وليس في القانون اللغوي المعياري الذي جاء تابعا فحسب. إننا ننطلق في تحليلنا هذا من الملمح التداولي لبعض المفاهيم النحوية من منطلق اللغة في الإستعمال اللغوي الحقيقي، متجاوزين بذلك المفهوم المعروف للنحو لابن جني على أنه " هو إنتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة... وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقولك: قصدت قصدا " ⁹.

وبذلك فإن مفهوم النحو الذي نريد مقارنته بالتداولية هو ذلك " المفهوم الذي استقر في أذهان أوائل النحاة وانطلاقا منه بنوا صرحه وأرسوا أصوله، و هو أنه لا ينحصر في مجموعة من القواعد جاءت لتصحيح خطأ أو تحارب لحنا وإنما هو منظومة من الأفكار وبناء التصورات حول طبيعة اللغة، وطبيعة وظائفها، وطبيعة هذا العلم، وطبيعة أهدافه، وطبيعة العلاقة بينه وبين منظومة العلوم في الواقع المعرفي العربي الإسلامي وهذا التصور هو الذي ساير المنتج النحوي في كل مراحلها " ¹⁰

إننا بذلك نتجاوز المفهوم البسيط الشكلي الظاهري الذي يصور النحو على أنه مجموعة من القوانين والقواعد المعيارية الواجب الخضوع لها في الإستعمالات والإنتاجات اللغوية، وإنما المقصود بالمقاربة التداولية في تجديد مفهوم النحو هو تلك التصورات التي بُنيت عليها اللغة كما إستعملها العرب القدماء دون قاعدة، وذلك في جانبها الإخباري والتقريبي والتبليغي، وكيفية إنباء الجمل في تقديمها وتأخيرها وحذفها بالنظر إلى البنيات الذهنية والعمليات العقلية التي تنتج المعنى بالتقرير والإخبار، والقصد والتأويل والفهم والإعلام. ثم إن الناظر في تاريخ العربية وبخاصة التقعيد اللغوي لها يتبين له إرتباط هذا التقعيد في الأصل بمبدأ التداولية؛ أي على اللغة في الإستعمال. إذ اعتمد التقعيد على خطوة سابقة عليه هي جميع الإشكالات اللغوية المختلفة كما إستعملها أبناء اللغة، ثم وصف طريقتهم في استعمال اللغة في صورة قواعد نحوية وصرفية يلتزمها من أراد التعبير باللغة العربية من بعد، فكيفية الإستعمال

اللغوي العفوي الطبيعي بين المتخاطبين كان مرتكزا في وضع القواعد المعيارية وبذلك فإن تداولية النحو تكمن في الإستعمال العفوي للغة قبل التقعيد، لأن التقعيد جاء ضابطا شكليا لهذا الإستعمال اللغوي العفوي الفصيح .

كما أنه ومن خلال الاستعمالات اللغوية في مواضع تواصلية متعددة، نجد أن المتكلم لم يقصد الدلالة الشكلية الظاهرة المقترنة بقانون أو قاعدة لاغية لكن يقصد دلالة أخرى في ظاهرة، تتوقف معرفتها على كفاءة المتلقي التي تتضمن إدراكه لطبيعة التركيب اللغوي، وما يمكن أن يطرأ عليه من ظواهر تخرجه من بنيته الأصلية إلى البنية الفرعية وهذا أساس التداولية أي كيف استعمل المتكلم اللغة؟ كيف استطاع المتلقي معرفة هذا المقصود على طبيعة التركيب المستعمل؟ كيف استطاع المتلقي معرفة هذا المقصود مع أن التركيب خال من الدلالة المقصودة؟¹¹، إذ يرتكز النحو في جوهر بنائه على تشكيل المعنى وكيفية إفهامه وفهمه. وتحصيل المقصود من الكلام في إطار سياق تواصل محدد وليس وصف الجمل التواصلية شكليا بقواعد ضابطة.

والمجال التداولي أو مجال التداول النحوي نظرية في الممارسة النحوية على مستوى التفاعل الاجتماعي، والتداول ووصف كل ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل بين مستخدمي اللغة ومتكلميها كما أن المجال في سياق هذه الممارسة هو وصف لكل ما كان نطاقا مكانيا وزمانيا لحصول التواصل والتفاعل. ويتميز المجال التداولي عن غيره من المجالات الإجرائية بمبدأين اثنين أولهما مبدأ التطبيق الذي يميزه من المجال الثقافي والاجتماعي، والثاني مبدأ الجمع بين التحقيق والشمول الذي يميزه من المجال التخاطبي والذي يتفق معه في أنه يتعلق بالأقوال والمعارف والمعتقدات المشتركة، ويختلف معه في أن هذه العناصر تستحضر عند المتخاطبين على نحو جزئي وآني في المجال التخاطبي¹²، بينما يتناولها مجال التداول بوصفها عناصر تداولية مستعملة استعمالا شاملا ودائما يمد بها مقامات الكلام في جميع أزممنتها وأمكنتها¹³ وقد جاءت الدراسات التداولية لتبتعد كثيرا عن نظرية تشومسكي، وذلك بدراسة المعنى المتداول للجملة، والتداولية منظورا إلى اللغة في التداول والتخاطب هما حقلان متكاملان في الدراسات اللغوية وليس متعارضين تماما، ويعتمد التفسير التداولي على المظاهر الإتصلية للغة فبينما تكون التفسيرات النحوية شكلية أساسا تتحرك التداولية على المستوى الأدائي للجملة ويعرف المعنى في التداولية بالإحالة على المتكلم أو مستخدم اللغة بينما المعنى دلاليا يعرف بأنه أحد خصائص الجملة في لغة معينة بصورة مجردة عن أي موقف معين أو متكلم أو مستمع¹⁴

كما اهتم العلماء العرب القدماء كذلك بضرورة التعالق بين التحليل والنظر اللغوي الذي يعود إلى البناء والقانون المعياري، وما يعود إلى إنتاج الخطاب والتواصل اللغوي الذي يحتكم إلى مرجعيات غير لغوية وذلك مثل الجوانب الثقافية والاجتماعية، وقد جازاهم الكثير من اللغويين العرب المحدثين والمعاصرين، ولذلك نجد عبد الرحمن الحاج صالح يعرف اللسان من هذا المنطلق إذ يقول: "اللسان نظام من الأدلة لغرض التبليغ واستعمال فعلي لهذا النظام في واقع الخطاب¹⁵. وتأتي هذه الدراسة لتحاول أن تضع لبنة ولو صغيرة في صرح الدرس اللساني العربي من خلال استنطاق بعض المفاهيم النحوية في ضوء الدرس التداولي الحديث وذلك خاصة عند كل من سيبويه وابن جني.

3- تداولية الدرس النحوي عند سيبويه:

يعد سيبويه (ت180هـ) إمام نحاة العرب ومؤسسي قواعد العربية، ويعد "الكتاب" لسيبويه مرجعا أساسا في كل القضايا النحوية ليس لأنه من الكتب الأولى التي ألفت في النحو وذلك لخصائص بنائه وتأليفه وعمقه في معالجة ظواهر العربية وقوانينها وعبقريتها، ذلك أنه ليس كتابا صارما في النحو بقواعده، وإنما هو كتاب موسع في تحليله لظواهر قانون تأليف العربية تنظيرا واستعمالا. فكتاب سيبويه شمل بعض قضايا علوم اللغة الحديثة بداية من لسانيات الجملة إلى لسانيات الإستعمال، وبداية من البنية الشكلية في التحليل اللغوي إلى التحليل التداولي للغة، إذ يركز على البناء اللغوي الصرف ومن جهة أخرى فهو لا يهمل قوانين الخطاب بما يعود إلى الجوانب الخارجة عن النظام وما يعود إلى قوانين الإستعمال والكلام.

ولذلك سنحاول أن نستقري بعض الأبعاد التداولية من خلال مفهوم الجملة والكلام وأقسام الكلام والإعلام والتبليغ وغير ذلك من خلال مفهوم إطار التحليل التداولي وبالنظر إلى مفهوم الجملة¹⁶ فإنه لم يظهر لها أثرا عند النحويين الأوائل الذين سبقوا سيبويه أو الذين عاصروه، ولا تعبر على مصطلح الجملة عند سيبويه إلا بمعناه اللغوي إذ يقول: "ومما أجرى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار المحرم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام"¹⁷، ويستخدم سيبويه مصطلح الكلام بدل الجملة والكلام عنده هو الجملة المفيدة التي يحسن السكوت عندها، يقول: "ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت، وكان مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله"¹⁸. وبذلك فإن عدم وجود الجملة مصطلحا فإن وجودها كمفهوم مائل من خلال مفهوم الكلام المفيد المستغنى الذي يحسن السكوت معه، وبذلك فإن سيبويه قال "الكلام المستغنى"¹⁹ وهو يحدد الكلام المستغنى ألا ترى أن "كان" تعمل عمل "ضرب" و "لو قلت" كان عبد الله "لم يكن كلاما"²⁰

ومصطلح الكلام يحمل أكثر من دلالة عند سيبويه، فقد يستعمله بمعنى الألفاظ المفردة كالأسماء أو الأفعال، إذ يقول: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض الأفعال أثقل من الأسماء"²¹ وربما عني به اللغة كما في قوله "اعلم أن كلامهم إختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين"²²، ونجد ابن هشام (ت 761هـ) قد جارى سيبويه نسبيًا إذ يستعمل مصطلح الجملة أقل تعميماً من استعمال من سبقه، إذ خصص لها باباً وذكر فيه تفسيرها وأقسامها وأحكامها، وبين أن الكلام أخص منها لا مرادف لها، إذ يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، وأراد بالمفيد: ما دل عليه معنى يحسن السكوت عليه، والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله كـ "قام زيد" والمبتدأ وخبره، كـ "زيد قام"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص" و "أفائم الزيدان" و "كان زيد قائماً" و "ظننته قائماً"²³ وبذلك فإن ابن هشام يشترك مفهومه للجملة في إطار مفهوم الكلام، وقد أضاف شرحاً للكلام الذي يحسن السكوت عنه بقوله مفيد بالقصد، فالكلام الذي يقدم فائدة للمتلقي فإنه لا حاجة له بالاستفسار أو التوضيح أو إضافة له من الكلام ما يوضح ويبين.

ويميز بين الكلام والقول، إذ الكلام عنده ما كان يحمل معنى تاماً، والقول بخلاف ذلك، فالكلمة الواحدة يمكن أن تكون قولاً، يقول: "اعلم أن قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكي بها، وإنما تحكي بعد القول عنه، وتقول: زيد منطلق، ولا تدخل "قلت"، وما لم يكن هذا أسقط القول عنه وتقول: قال زيد إن عمراً خير الناس، وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: "وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك"²⁴ ولو لا ذلك لقال: "إن الله"²⁵ والحال أن معيار حسن السكوت وتحقيق الفائدة للمخاطب يبقى قائماً في مفهومي القول والكلام.

إن سيبويه يحدد الكلام بمرجعية مفهوم الاستغناء، أي استغناء الألفاظ عن غيرها، لأن كل واحد منها لا يحتاج إلى المزيد من اللفظ ليصير كلاماً، فهي تامة كما قال ابن جني بدليل "حسن السكوت بعدها". ومعنى ذلك أن المخاطب قد استفاد بكل واحدة من هذه الجمل شيئاً بالفعل فتصير كل جملة بذلك وحدة خطابية لها بنية ولها معنى تفيد خبراً قائماً بنفسه. ولهذا يوصف الكلام عند سيبويه كجملة مفيدة بأنه "مستغن"²⁶ وعلة ذلك:

- أن الكلام المستغني بمعنى الجملة هو أقل ما يكون الكلام في عملية تبليغ المعلومات باللغة أي فيما يجري من حديث بين محدث ومحدث.

- وأن الاستغناء يتم بما يكفي من المكونات اللفظية وهي عناصر معينة على هيئة معينة يحددها النحو.

وبذلك فالكلام يعد وحدة تستقل في تبليغ الغرض وهو الكلام المستغني عند سيبويه أو الجملة المفيدة²⁷ عند من جاء بعده " وعلى الرغم من أن سيبويه لم يستعمل عبارة جملة مفيدة فإنه قد استعمل مكانها لفظة كلام كوحدة إعلامية تبليغية بين متكلم ومخاطب، فالكلام المستغني عنه بالسكوت هو هذا الذي يحقق الفائدة ويحصل به المعنى"²⁸ وعلى هذا إن النظام اللغوي وُجد لكي يفيد ويبلغ أغراض المتكلم ومقاصده للمخاطب وهو وسيلة تبليغ جوهرية الإفادة وكان العلماء العرب القدماء على وعي بهذا، فقد بنوا النحو على مبدأ التخفيف والفرق وهو مبدأ الإقتصاد اللغوي الذي عرفه اللغويون المعاصرون، أي أن الهدف الذي يوده المتكلم هو أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد في وقت قصير وبمجهود أقل.²⁹

إن الملاحظ لمفهوم الفائدة والتبليغ لمفهوم الكلام واقتترانه بالفائدة يجد أنها كافية للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة عند سيبويه، وستبقى هذه اللفظة دالة على هذا المعنى حتى عند بعض المتأخرين، وذلك مثل ما ابتدأ ابن أجيروم في مقدمته: " الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"³⁰ والملاحظ أن سيبويه يقصد بالإفادة هو تقديم الإعلام والإخبار لما نعتقد أن المرسل إليه قد جهله، وليس المعنى لأن المعنى يكون قاراً وثابتاً للوحدة في حين أن الإفادة مرتبطة بمعرفة المتلقي من عدمها، وذلك في تصوري إشارة صريحة إلى أن مفهوم الفائدة في الكلام وضع في الحسبان خصوصيات المتلقي أو المرسل إليه، وهو جزء من السياق ومقام الخطاب الذي يوجه الخطاب، وذلك من صميم انشغالات اللسانيات التداولية في الإستعمال اللغوي.

وبذلك إن المعنى المفيد من الكلام عند سيبويه أو من الجملة المفيدة عند من جاء بعده يعتبر كما في السياق وليس حقيقة داخلية للجملة، إذ أعطت التداولية "زخماً للسياق بمعاملته سياق مستعمل اللغة وليس سياقاً بمحددات و سياق ليس مجرد عرض للمنظور الجملي كما هو الحال لدى فيرث Firth وهاليداي Haliday إنه الموقف الاجتماعي الذي يتم فيه الكلام"³¹ ولذا يتحرك السياق التداولي ويتفاعل مع المؤونة اللسانية بالنظر إلى مؤشرات خارجة عن السياق اللغوي وتلك المرجعيات المعرفية بين المتكلم والمخاطب فالمخاطب يضع في الحسبان أثناء بناء الجملة المرجعيات المعرفية والإخبارية عند المتلقي فيما يعلم ولا يعلم حتى يقوم فعل الإعلام و الإخبار بالفائدة، وهو ما بنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة Théorie de l'information التي " تعني إفادة المخاطب بالأخبار والمعلومات الجديدة بما يجمله"³² واعتمدت هذه النظرية العربية على مفاهيم جديدة حول الإفادة والإعلام، بحيث يستطيع اللساني أن يقيس بدقة نجاعة اللغة المستعملة في التعليم والإعلام وغيرها وهي جد مهمة لاتساع مجال تطبيقاتها واستجابتها لمقتضيات التبليغ بمفهومه الواسع قد استطاع علماء اللسان أن يحددوا

مفهوم الفائدة بإدخال التكميم عليها، فصارت بذلك مفهوماً إعلامياً وعلمياً مهماً لتحديد الكلام وضبطه وتنخيل المفيد من غير المفيد وحصر المضر وتحديد المحذوف وأسبابه، ومن ثم فإن هذه النظرية التداولية العربية تختص بالإعلام وتكميمه وتحديد الفائدة من الخطاب، وما ينقصها إلا الضبط النظري وتحديد توجهاتها الإجرائية وبخاصة في الجانب الإعلامي والتربوي³³

إن لفظة إعلام عند سيبويه تعم كل أنواع الإعلام ولا تنحصر فيما يأتي به الخبر أو الفعل كما فهمه المتأخرون من النحاة، لأن المقياس الحقيقي لكل علم مستفاد من الكلام هو درجة الجهل الذي يكون عليه المخاطب إزاء ما يحمله الكلام أي كان موضوع جهله و الجهة من الكلام التي يجهلها³⁴

إن منظومة المفاهيم التي تؤثت معالم الفكر التداولي عند سيبويه تبدأ من الوضع اللغوي الذي يشكل كلاماً ووصولاً عند الفائدة والإخبار والإعلام وهي بحق منظومة متماسكة تضع في حساباته الكثير من مرتكزات اللسانيات التداولية في معالجتها للاستعمال اللغوي في ثنايا العملية التخاطبية. وبذلك فإن مفهوم الجملة عند سيبويه لا يركز على البناء اللغوي، بقدر ما ينظر إليها على أنها أداة التبليغ والتواصل في إطار دورة التخاطب، ودورة التخاطب عند العلماء العرب القدماء هي "شبكة من الدلائل المندمجة باقتنائها... فلا يجرى أي تخاطب إلا بألفاظ و قرائن تقترن بها"³⁵. وهو ما تؤكد عليه اللسانيات التداولية من ذلك التعالق والملائمة بين المنطوق والسياق، والتفاعل بين القوانين النحوية والدلالية والصوتية من جهة، والمحددات السياقية الاجتماعية والثقافية.

4- استقامة الكلام عند سيبويه بين الوضع والإستعمال:

إن الكلام عند سيبويه وُجد للتبليغ والإفادة وحتى يؤدي وظيفته في العملية التخاطبية ينبغي أن تحصل تلك الإستقامة في البناء النحوي وملائمة قوانين الإستعمال بما يعود إلى المقام ومقتضى الحال. وقد جرت العادة أن ينسب اللحن والخطأ فقط إلى الجانب النحوي أو الصرفي في بعض الأحيان، غير أن الخطأ أيضاً يمكن أن يعود إلى قوانين الإستعمال اللغوي التداولي التكملي، ومرجعية ذلك قول سيبويه في باب الإستقامة من الكلام والإحالة: "فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً. وأما المحال فهو أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه. وأما

المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيتك وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس³⁶ ومن خلال قراءة لخصائص الكتابة العلمية عند سيبويه نجد أن لغته لغة علمية دقيقة، تتميز بالدقة في توظيف الإصطلاحات للإشارة للمفاهيم. ويمكن أن ننظر إلى أقسام الكلام، كل واحد على حدة، فأما المستقيم الحسن فهو الذي استقام نحويا وخطابيا، فهذا النوع من الكلام يراعى فيه المحور الإندراجي البنوي من جهة، والمحور الإستبدالي السياقي، ومدى تلاؤم الكلام مع مقتضى الحال وقد أعطى مثالين لذلك هما: أتيتك أمس، وسأتيتك غدا³⁷ ونضيف النوع الثاني وهو المحال أو ما يمكن أن نسميه أيضا محال الحدوث، وهو ما يناقض ظواهر الطبيعة ونواميسها، وهو ما يقره التداوليون، لكونه صحيحا مستقيما نحويا، ولكنه محال واقعيًا. ثم إن التداوليين لا يؤمنون إلا بمقصديه المتكلم في علاقتهما بالسامع وارتباط ذلك بواقعية حقيقة يدرکها المخاطب والمخاطب، ونجد المحال عند سيبويه أن تنقض كلامك بكلامك بما يشكل خرقا للمنظومة اللغوية، أي الوقوع في اللحن النحوي مثل قولك: أتيتك بعد غد لأنه يجمع بين متناقضين الماضي والمستقبل³⁸.

وبذلك إن مدار التصنيف دائما هو مدى التعالق والملاءمة بين الوضع اللغوي في قوانينه المرجعية، وقوانين الإستعمال وما يفرضه من قوانين خاصة به، أي مقتضيات الإستعمال بكل مؤثراته المعرفية والثقافية والاجتماعية. أما عن المستقيم الكذب وهو الذي استقام بناءا، لكنه واقعيًا غير حقيقي (كذب)، وهو ما يمكن أن نسميه في اللسانيات التداولية باللحن التداولي الذي تنخرم فيه شروط المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الواقعية الخارجية والنسبة العقلية كما يعبر البلاغيون والتداوليون. فالمستقيم الكذب تركيب انتظمت عناصره وفق نسق لغوي وقواعديا مقبول يحافظ فيه على الترتب والمحلات وآثار الإعراب، غير أن اللحن يمكن أن يأتيه من جهة دلالة ملفوظه في علاقته بالإعتقاد والواقع³⁹.

ويضيف القسم الرابع وهو الكلام المستقيم القبيح، ويقول أبو سعيد السيرافي: "فالمستقيم في طريق النحو هو ما كان على القصد سالما من اللحن، فكان مستقيما من هذه الجهة وهو مع ذلك موضوعا في غير موضعه، فهو قبيح من هذه الجهة"⁴⁰ وبذلك فالمستقيم القبيح هو الذي يكون مستقيما دلاليا و فاسدا نحويا ومثاله قول سيبويه: "قد زيدا رأيت - كي زيد يأتيتك". هذا النوع مستقيما لأنه صحيحا بناءا، وإنما قبيح لأن النظام أفسد بالتقديم والتأخير. فدلالة الجملة الأولى والثانية معلومة واضحة في رؤية زيد وفي مجيئه، لكان قبح الكلام ناتج عن فساد نحوي.

أما عن النوع الخامس وهو المحال الكذب، وهو الذي يكون فاسدا نحويا وفساد دلاليا ومستحيل عقليا وهو شبيه بالمحال الأول إلا أن المحال الكذب فاسدا أولا وآخره، فلا يصح أحد الطرفين باستقلاله عن الآخر كما هو شأن المحال، ومثال ذلك جملة: سوف أشرب ماء البحر أمس، فقد جمعت هذه الجملة بين الإستحالة العقلية في شرب ماء البحر، والإستحالة السياقية وذلك من خلال الإقتران بأداة الإستقبال الدالة على المضارع (سوف) وقربته سياقية داخلية دالة على الماضي (أمس) مما جعل هذه الجملة مستحيلة وكاذبة⁴¹.

ومحصول القول حول أنواع الكلام عند سيبويه أنه اعتنى بالبناء اللغوي ليس بمعزل عن السياق الخارجي، وإنما في خضم الإستعمال اللغوي الحي، وما له من أبعاد تداولية في إنتاج الخطاب وفهمه، فتقسيم سيبويه للكلام ينم عن بعد خطابي تداولي أوسع من أن نحصره في تلك النظرة المعيارية الضيقة بمنطق الصواب والخطأ النحوي وكأني بسيبويه يؤسس لنظرية جامعة للخطاب وأركانه ومرتكزاته وليس لنظرية نحوية معيارية فحسب.

5- تداولية الخطاب النحوي عند ابن جني:

إن الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ) عالم نحوي كبير، فقد أتقن علوم النحو والأدب والتصريف، ووضع في ذلك العديد من الكتب أهمها: الخصائص وسر صناعة الإعراب واللمع في العربية والمصنف، وقد امتاز ابن جني بتمحيص الآراء واستقصائها والتعمق في كل ما يعرف له من قضايا السابقين، كما امتاز خطابه النحوي بالدقة في التعبير، ومراعاة النهج الدقيق. ثم إن خطابه العلمي في الدرس اللغوي ووصف الظواهر اللغوية يتميز بالعمق والدقة والإحاطة الشاملة بالظاهرة اللغوية، وبذلك فإن أفكاره اللغوية والنحوية تلامس إلى حد كبير الخطاب اللساني الحديث منهجيا ومعرفيا وخاصة في الإتجاه الوظيفي والتداولي، ذلك أنه ينظر إلى اللغة من الجانب القانوني المعياري، ومن جانب الوظيفة الجوهرية التي وضعت لها وهي الإفادة والتبليغ، وستنتبع ذلك من خلال بعض المفاهيم ومنها مفهوم اللغة والجملة ومقتضيات التواصل والتخاطب ومقتضى الحال وغير ذلك مما نعهده من صميم اللسانيات الوظيفية واللسانيات التداولية.

ونبدأ في هذه القراءة التحليلية في الخطاب النحوي من خلال مفهوم اللغة عند ابن جني إذ يعرفها بقوله: "أما حدها: فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، هذا حدها"⁴²

إن الملاحظ بالفهم العميق يستشف أن هذا التعريف تداولي بامتياز لأنه يستحضر المرتكزات التصورية للسانيات التداولية نظرياً وإجرائياً، من حيث التصور والوظيفة والخصائص، إذ نجد أن ابن جني فصل القول في ذلك انطلاقاً من حاجة العرب للوسيلة اللغوية للتخاطب فيما بينهم، ولم يقتصر مفهوم اللغة على التعبير إنما كان مفهوم ابن جني موسعاً، إذ شمل كل من المتكلم الذي يصدر الأصوات، والمتلقي الذي يحلل المسموع من جمل وعبارات في تراكيب لغوية ذات معنى وهدف ومقصد، ثم الرسالة التي تعد حلقة وصل بين المتكلم والمتلقي في آن واحد.

ومن خلال قراءة استقرائية لمفهوم اللغة عند ابن جني نجد أن مفهوم ابن جني يستوفي مرتكزات فعل التخاطب من جهة ويشير إلى الخاصية التواصلية والاجتماعية للغة. فلئن أدرك اللغويون المحدثون القيمة الاجتماعية والثقافية للغة بوصفها وسيلة لتعلم الفرد تعيينه على تكييف سلوكه وطبعه، فإن العلماء العرب القدامى بفكرهم الثاقب والرؤية الوجيهة قد كان لهم فضل السبق في إدراك حقائق اجتماعية وثقافية حول اللغة، فابن جني يستهل تعريفه بالقول: "أما حدها" إن هذه الصيغة مؤشر على ذلك الضبط في اللغة العلمية، فمفاهيم المصطلحات تُضبط بحدود وفواصل وتمييزها من بعضها البعض، ثم يضيف تحديد الصفة الجوهرية للغة وهي أنها أصوات وفي ذلك إشارة إلى الجانب الأدائي الإنتاجي للغة أثناء عملية التخاطب والتواصل ثم يضيف (يعبر) وذلك تبيان إلى الوظيفة الجوهرية والمحورية للغة وهي التعبير عن الأفكار والأغراض والمقاصد بجعل الكلام ذو معنى وفائدة، وبعد ذلك يشير إلى الخاصية الاجتماعية للغة من خلال قوله (كل قوم) ونقول الخاصية الاجتماعية للغة من جانب النظام اللغوي لكل لسان، ومن جانب التواضعات الاستعمالية للغة، مما يوجه الخطاب والتخاطب بجوانب سوسيوثقافية مكتملة ومفعلة لعملية الفهم والإفهام والتواصل الفعال. أما عن مصطلح (الأغراض) أو التعبير عنها وهي تتضمن الإشارة إلى المقاصد، بحيث تعتبر المقاصد في الدراسات اللغوية والبلاغية مفهوماً إرتكازياً، وهو ما نجده أيضاً في الدراسات التداولية الحديثة⁴³: "والقصد هو الغاية التواصلية التي يود المتكلم إنجازها من الخطاب وقصده منه، وعليه تعد مراعاة الغرض من الكلام، لدى أغلب النحاة قرينة تساهم في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة... وهي المعاني المتعارف عليها بالمقصدية لدى التداوليين وفلاسفة اللغة"⁴⁴ فالمقاصد الكلامية والغايات من صميم التداولية حسب جورج يول، إذ يقول "التداولية هي دراسة المعنى السياقي... وهي دراسة كيفية اتصال أكثر مما يقال"⁴⁵، وبالنظر إلى مفهوم الجملة عند ابن جني فإننا نجده لا يبتعد عن سيبويه في تحديد المفهوم، وذلك من خلال ضبط الكلام وانشغاله بعامل الإفادة من الكلام وحسن السكوت

عليه، وقد عرّف ابن جني الكلام بقوله "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحاة الجمل" ⁴⁶ وأنه "ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه" ⁴⁷، وأنه "الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها، إن الكلام عند ابن جني وضع على الإستقلال والإستغناء عما سواه بالتركيز على ما هو من مشمولات البحث النحوي الذي يؤدي مفهوم الجملة، وقد يتركب هذا الكلام من جملة فأكثر، ما دام مختص الجمل، إذ يقول "هو جنس للجمل التوأم مفردها ومثناها ومجموعها...و مما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل دون الأحاد العرب لما أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له، لا يقع إلا على الواحد، وهو قولهم: كلمة وهي حجازية وكلمة وهي تميمية" ⁴⁸، ولابن جني سبق في إدراك الفرق بين الكلام والجملة من منظور التركيب، وقد سعى إلى ذكر خصائص كل مصطلح من هذه المصطلحات انطلاقاً من الكلمة المفردة ووصولاً بها إلى الجملة والتركيب، إذ يقول: "ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو ولا تحزن ولا تمتلك قلب السامع إنما ذلك فيما طال من الكلام وأمتع سامعيه بعدوثة مستمعه ورقة حواسه" ⁴⁹ وأنه إنما يكون "استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذينك. الإطالة والإنجاز ويؤديها إلى السمع، وهو أقل ما يكون جملة مركبة" ⁵⁰، والجملة في نظره هي "قواعد البحث" ⁵¹، ويقضي ابن عيش (ت 643 هـ) أثر ابن جني في موضوع الكلام والجملة حين يعتمد على مفهوم الإسناد ويتبعه بمفهوم الإفادة إذ يقول: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك، وقام بكر، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى...وأنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحدهما تعلق بالأخرى على سبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة..." ⁵²

إن مفهوم الكلام المركب المفيد هو توجه مركزي عند ابن جني في تحديد الجملة، ويعد ذلك من أهم انشغالات اللسانيات التداولية، ذلك أن غرض المخاطب هو ليس إنتاج معنى بإسناد كلمة إلى أخرى وإنما ذلك يندرج في خضم فعل تخاطبي غرضه الإفادة والتبليغ، وتتجاوز ذلك إلى التأثير، وتظهر تداولية الفكر النحوي عند ابن جني بوضوح في تحديده للجملة بالقول إنها قواعد الحديث، إذ أن الحديث قوامه أركان العملية التخاطبية: المخاطب والمخاطب والرسالة والقناة والسنن والسياق. ويتم ذلك في مواقف تواصلية للإستعمال اللغوي في سياقات متعددة، ثم إن قواعد الحديث تضبط في جانب الأول يقف على البناء اللغوي للسان المتحدث به وقواعد استعمال هذه القواعد في سياقاتها الحقيقية. وإن اجتماع ذلك يحقق للمتحدث الكفاية الخطابية والتداولية وبالنظر إلى مقتضى الحال أو سياق الإستعمال عند ابن جني، فإنه وارد في خطابه النحوي خاصة في كتابه الخصائص، وذلك ليس بغريب عند ابن جني وغيره من

البلاغيين والنحويين وبخاصة عند القاهر الجرجاني والزمخشري وابن عيش وغيرهم كثير. إننا نجد ابن جني قد استعمل في كتابه الخصائص منظومة اصطلاحية متماسكة ومتفاعلة والتي يمكن أن ندرجها في الإطار النظري للسانيات التداولية، ونورد أهم هذه المصطلحات: المتكلم، والمخاطب، وأردت، ويقولون، وقالو، والإستعمال، واستعمالهم، ويريد، وأراد⁵³، وأن مدار هذه المصطلحات هو دورة التخاطب وتعدد المعاني والمقاصد بتغير المقام أو مقتضى الحال. وقد يستعمل المتكلم جملة ثم إنه يردفها بقوله أردت أو أرادوا ليبين المقاصد والأغراض التي ربما لم يتم فهمها، لعوز في الفهم نتيجة سوء تقدير أو فهم المؤشرات السياقية غير اللغوية. وانشغال كل ذلك هو اللغة في إطار الإستعمال، إذ هي ليست أشكالا قائمة بذاتها، لكنها ترتبط إرتباطا وثيقا للمرسل والمستقبل أو المتلقي، وكلاهما يعد من العناصر المكونة للسياق.

ومن الجوانب المتعلقة باللغة في الإستعمال كذلك قصد المتكلم، ومن ثم لوحظ استعمال ابن جني للفعل (أردت) حيث يطلق المتكلم الجملة وهو يريد بها شيئا آخر، ويعتمد المستمع في فهمه على مدى فهمه لطبيعة التركيب، والسياق المحيط بالكلام كذلك⁵⁴

لقد وظف ابن جني المعطيات التداولية في ثنايا مباحثه، وهذا ما نجده في أغلب كتبه ويؤكد ذلك تصوراته لطبيعة اللغة، إذ يرى أن اللغة إنما قامت على الإستعمال التداولي بين المتكلم والمخاطب، والظروف والأحوال التي تحيط بالكلام، والعملية التواصلية. وبما أن التداولية تعمل على "دراسة التواصل بشكل عام، بدءا من ظروف إنتاج الملفوظ إلى ما يمكن أن تحدثه من تأثيرات في السامع وعناصر السياق"⁵⁵ ويعد مفهوم الإستلزام التخاطبي من أهم مفاهيم البحث التداولي عند غريس (Gryes) الذي "حاول أن يضع نحوًا قائمًا على أسس تداولية للخطاب، تأخذ بعين الإعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب"⁵⁶ وهو قائم على مبدأ قوامه التعاون القائم بين أطراف العملية التخاطبية من أجل تحقيق الفائدة من تحاورهم، وهو أمر يتطلب وضوح العبارة وحمل الكلام على ظاهره، ولكن قد ينصرف الكلام أحيانا عن هذه القواعد فيعمد المخاطب على التأويل للوقوف على المضمير من الخطاب، ويقول ابن جني "إن اللغة أكثرها جار على المجاز وقلما يخرج الشيء منها إلى الحقيقة...فلما كانت كذلك وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها جرى خطابهم بها مجرى ما يألّفونه ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم وعاداتهم في استعمالها"⁵⁷، وعلى هذا الأمر قامت فرضية غريس في الإستلزام التخاطبي إذ يشير ابن جني إلى ذلك التعاون بين المخاطب والمخاطب، ومن خلال القول فإن فهم أغراض المرسل إنما تكون على أساس ما يألّفونه ويعتادونه، وعلى حسب العرف والعادة في الإستعمال، ويقوم ذلك أيضا

على مرتكز أنه كلما كان هناك تداخل وانسجام في المرجعيات المعرفية والخطابية والثقافية بين المرسل والمرسل إليه، كانت العملية التخاطبية أكثر فعالية في تحقيق الإعلام والإفادة، والفهم والإفهام، وقد حدد ذلك غريس بقوله: "إن التفاعلات الحوارية تبلغ مقاصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار وهو ما يتطلب أن يكشف المتحاورون عن مقاصدهم، أو على الأقل التوجه العام لهذه المقاصد"⁵⁸ وبذلك فعامل التعاون مهم لإقامة التواصل الفعال الذي يحقق الفائدة. ثم إن من الأسس التي بنيت عليها التداولية هو مبدأ الإفادة، بحيث لا بد أن يتعد المتكلم عن اللبس والغموض أو التوهم، لذلك بنى ابن جني كثيراً من الأحكام النحوية على أساس علم المخاطب. ومن ذلك استدلاله بعلم المخاطب على حذف بعض عناصر الجملة، إذ يعتمد إلى الإختصار والإقتصار على ذكر ما هو أولى بالإفهام، وحذف ما عداه. وقد أفرد باباً في كتابه الخصائص سماه: (باب في شجاعة العربية) وذكر فيه أن العرب "قد حذفن...الجملة والمفرد، والحرف والحركة وليس شيئاً من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"⁵⁹، وبذلك فإن المتكلم يلجأ إلى الحذف والإضمار إذا أدرك أن المخاطب يفهم كلامه ويدرك فحواه، فيكون الحذف بذلك جزءاً من اللغة التداولية بين طرفي الخطاب فيرتفع بمستوى اللغة إخبارياً وإعلامياً وجمالياً أيضاً. فالحذف بذلك ليس بتراً تعسُفياً من الجملة، إنما يستند إلى نسق متعلق بالسياق والمعرفة السابقة للمخاطب.

إن ذلك يعد بعض الإشارات فقط من تداولية الفكر النحوي عند ابن جني، لأن له الكثير من القضايا التي أسقطناها من الدراسة والتحليل لضيق الفضاء التحليلي في هذا المقال، بل إن الخطاب النحوي عند ابن جني يعج بما يعود إلى مفاهيم ومرتكزات اللسانيات التداولية، وذلك من منطلق أن النحو وُضع بمرجعية الإفادة والتبليغ وليس القوانين المعيارية المنطقية البعيدة عن الإستعمال اللغوي ومرونته وحيويته وفاعليته في تحقيق التواصل المفيد والفعال.

خاتمة:

نستخلص من خلال هذه الدراسة مجموعة من النتائج النظرية والإجرائية، ويمكن أن نحصل أهمها فيما يلي:

1. النتيجة المركزية والأكثر أهمية وهي حضور اللسانيات التداولية في الفكر اللغوي العربي عند القدماء لاسيما عند سيبويه وابن جني، وليس ذلك من قبيل الدراسات الإسقاطية التعسُفية وإنما هي نصوص تراثية واضحة الدلالة والإشارات، لما يؤكد أن الفكر العربي أنتج معارفاً لغوية متنوعة.

2. ينبغي تجاوز النظرة المعيارية الضيقة للنحو العربي على أنه مجموعة من القوانين المعيارية الضابطة للغة، والإنتقال إلى النظرة الموسعة على أن مرتكزات بناء النحو ووضعه تراعي الوظيفة الجوهرية للغة وهي الإفادة والإخبار والإعلام، وكل ذلك من صميم نظرية التواصل والتبليغ.

3. يمكن أن تكون للمفاهيم اللسانية التراثية الأثر الإيجابي في الدفع بالدراسات التطبيقية المتعلقة بتعليم اللغات وتدريبها، وتدريس النحو العربي، وفق استراتيجيات حديثة وذلك باستثمار المفاهيم النحوية العربية الأصيلة دون تشويه أو سوء فهم؛ ذلك أن الفهم الخاطئ للمسائل النحوية في تراثنا هي التي أردت بالدرس النحوي إلى مزالق علمية وعملية غير محمودة العواقب، وذلك ما انعكس على تردي فهم النظرية النحوية معرفياً، وتطبيقها وتعليمها في المناهج الدراسية.

4. إن استثمار المنظومة المفهومية الصحيحة والأصيلة للنحو العربي في إطار فهم دورة التخاطب عند العلماء العرب القدماء مهم جداً، وذلك بالنظر إلى أن النحو بُني على مرجعية الإفادة والقصد والتبليغ والإعلام، بل إن ذلك يمكن استثماره أيضاً في ميادين تطبيقية مرتبطة بالإعلام والمعلومات واللسانيات الحاسوبية والترجمة الآلية.

- الإحالات والهوامش:

1- الذرائعية: هي نظرية تهتم بالفائدة العلمية للفكرة كميّار لصدقها... وهي تلج على المكون العملي، أو الفعل للإنسان بقصد بلوغ المعرفة، والمعرفة أداة عمل، والعمل يصبح غاية المعرفة، والمعرفة أداة عمل، والعمل بدوره يصبح غاية المعرفة، أنظر زكي نجيب محمود: حياة الفكر في العالم الجديد، مكتبة الأنجلو

مصري، ص. 194 كما أن النفعية أو الذرائعية paragrammatisme " مذهب يتخذ القيمة العملية التطبيقية قياسا للحقيقة معتبرا أن الحقيقة المطلقة غير موجودة وأنه لاشيء حقيقي إلا كل ما ينتج " ريبول آن وجاك موشلار: التداولية اليوم. ترجمة سيف الدين دغفوش ومحمد الشيباني المنظمة عين للترجمة، بيروت، لبنان، ص. 28 وقد أوردت ذلك للإشارة إلى أن الذرائعية هي مذهب فلسفي قائم على أن صدق الظواهر يكمن في تطبيقاتها الفعلية، ويكمن أيضا من خلال تحقيق الغايات والمقاصد من وراء الفعل، وقد استثمرت مبادئها في ميدان الخطاب والتخاطب فيما يعرف في الثقافة العربية حديثا بالتداولية، ليصبح بذلك مذهبا لسانيا ومنهجًا لتحليل الخطاب.

² مقبول إدريس: البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، ع. 1، المجلد 33، الكويت، سبتمبر 2004 ص 245

Thomas J. meaning in interaction .an introduction to pragmatism longman London and new York.p2
نقلًا عن محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص. 14

⁴ -طالب بن عثمان: البراغماتية وعلم التراكيب بالإستناد إلى أمثلة عربية ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث، تونس، 1986، ص. 125

⁵ نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، دط، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2004، ص. 166.

⁶ -مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص. 16

⁷ -انظر محمد الأخضر الصبيحي: اللسانيات التداولية وأثرها في تعليمية اللغات، مجلة منتدى الأستاذ، العدد 3، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، أبريل 2007، ص. 39.

⁸ -انظر كتاب التداوليات، علم استعمال اللغة، تنسيق وتقديم حافظ اسماعيل علوي، ط2، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2014، التقديم ص. 03

⁹ أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، دط، ج1، تحقيق محمد علي، دط، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص. 34.

¹⁰ -بلقاسم محمد حمام: الملاحح التداولية في النحو العربي، مجلة الآداب، مجلد 26- 94 ع. 02، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2014، ص. 94.

¹¹ انظر صبيحي إبراهيم: التداولية عند ابن جني، منشور بصيغة pdf، تم الإطلاع عليه يوم 20/01/2020.

¹² -انظر فيصل مفتن كاظم: التداولية في النحو العربي، مجلة أبحاث ميسان المجلد 2، العدد 4، كلية التربية الأساسية- ميسان جامعة البصرة، العراق، 2006، ص 37/36.

¹³ -طه عبد الرحمن: أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط1، المؤسسة الحديثة للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987، ص. 244.

¹⁴ -أميرتو أيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية ترجمة سعيد بنكراد، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000، ص. 175

- ¹⁵ -عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص.175.
- ¹⁶ - يعد المبرد (ت 285هـ) الرجل الثاني في المدرسة البصرية وأول من استعمل كلمة الجملة بمعناها الإصطلاحي في كتابه المقتضب، و تبعه ابن السراج (ت 316هـ)، ويعد أبو علي الفارسي أول من أفرد بابا خاصا لدراسة الجملة في كتاب المسائل العسكرية في النحو العربي. انظر حسن عبد الغني جواد الأسدي: مفهوم الجملة عند سيبويه، ط1 دار الكتب العلمية، لبنان، 2007، هامش ص25
- ¹⁷ - سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دط، ج 1، عالم الكتب، بيروت، د ت، ص217.
- ¹⁸ - سيبويه: الكتاب، ج2، ص88.
- ¹⁹ - سيبويه، الكتاب، ج1، ص463.
- ²⁰ سيبويه: الكتاب، ج1، ص262 وانظر أيضا عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، مجلة المرز، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، ع2، الجزائر 1993 ص99
- ²¹ سيبويه، ج1، ص203.
- ²² سيبويه: الكتاب، ج1، ص24.
- ²³ ابن هشام الأنصاري مغنى اللبيب عن كتب الأعريب، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، ج5... الكويت، 2000، ص7.
- ²⁴ - سورة آل عمران، آية42.
- ²⁵ -، الكتاب، ج1، ص122.
- ²⁶ - انظر عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والمتخاطب في نظرية الوضع والإستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص14
- ²⁷ - لم يظهر مصطلح " الجملة المفيدة فيما وصل إلينا إلا في كتاب المقتضب للمبرد (89/3). ولا شك أن هذه العبارة هي من وضع الأخفش تلميذ سيبويه، لأن لفظه أفاد قد جاءت في كتابه القوافي (ص 65) بالمعنى المعروف لها. وهي حصول الفائدة بما يضمن التفاهم المتبادل بين المتخاطبين.
- ²⁸ بشير ابرير: آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب واللغات، العددان العاشر والحادي عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر/2012 ص18.
- ²⁹ - انظر عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، ع1، جامعة الجزائر 1964 ص101
- ³⁰ -عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ص100.
- ³¹ - أمبرتو ايكو: التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ص179.
- ³² - بشير ابرير: مفهوم التبليغ وتجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، مجلة التواصل العدد 11، جامعة عنابة، الجزائر، 2003، ص62.
- ³³ - انظر عبد الرحمن الحاج صالح: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، ع 04، مركز البحوث اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، 1974، ص31.

- ³⁴-انظر عبد الرحمن الحاج صالح: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والإستعمال، ص150.
- ³⁵-المرجع نفسه: ص60.
- ³⁶- سيبويه، الكتاب، ج1، ص25-26.
- ³⁷-انظر أحمد فهد صالح شاهين: النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، ط1 عالم الكتاب الحديث، أريد الأردن، 2015 ص81
- ³⁸- انظر فيصل مفتن كاظم: التداولية في النحو العربي، ص45
- ³⁹- انظر مقبول ادريس: البعد التداولي عند سيبويه، ص248
- ⁴⁰- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي في لفظه وشرح أبياته وغريبه تحقيق رشيد بلحبيب، ط1، ج1، المغرب 1999، ص204.
- ⁴¹- انظر أحمد فهد صالح شاهين: النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة ص82
- ⁴²- أبو الفتح ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1999، ص67.
- ⁴³ انظر زهير بوخيار: لغة الطفل وثقافته في وسائل الإعلام العربي، دراسة لسانية اجتماعية لنماذج مختارة، رسالة دكتوراه علوم مخطوطة، قسم اللغة العربية وأدائها جامعة عنابة، الجزائر، 2018. هامش ص111 وانظر أيضا أبو بكر العزاوي: الدرس التداولي في الفكر اللغوي القديم، ابن جني نموذجاً، مجلة أبولويوس، مجلد06، ع01، جامعة سوق اهراس، الجزائر، جانفي، 2019، ص31
- ⁴⁴-مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص200-201
- ⁴⁵ جورج بول: التداولية ترجمة قصي العنابي، ط1، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2010، ص19
- ⁴⁶ ابن جني: الخصائص، ج1، ص17
- ⁴⁷ المصدر نفسه، ج1، ص19
- المصدر نفسه، ج1، ص27
- ⁴⁹ المصدر نفسه، ج1، ص27
- ⁵⁰ المصدر نفسه، ج1، ص30
- ⁵¹ المصدر نفسه، ج1، ص29
- ⁵² بن عيش: شرح مفصل الزمخشري، ط1، ج1، دار الكتاب العلمية، لبنان، 2001، ص72.
- ⁵³ انظر صبحي ابراهيم: التداولية عند ابن جني، ص226.
- ⁵⁴ انظر المرجع نفسه، ص240.
- ⁵⁵ خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص135.
- ⁵⁶ العياشي ادراوي: الإستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع للقوانين الضابطة لها، ط1 دار الأمان، الرباط، المغرب، 2001، ص17
- ⁵⁷ ابن جني: الخصائص، ج3، ص240.
- ⁵⁸ العياشي أدراوي: التداول اللساني، ص98

⁵⁹ ابن جني: المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلي وعلي الجندي ناصف، ج2، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر، 2014، ص362.